الأمم المتحدة S/2008/267

مجلس الأمن

Distr.: General
22 April 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس إبقاءه على علم بانتظام بما يحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة السائدة في البلد منذ تقريري السابق المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/64). وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨٤ (٢٠٠٧)، يقدم هذا التقرير أيضا تقييما لأي تعديلات قد تدعو الحاجة إلى إجرائها في الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، تعزيزاً لقدرتها على مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. كما يقدم التقرير تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما يحدد نقاطا مرجعية لتحقيق مزيد من التقدم في ذلك المجال، وفقا لما طلبه المجلس في قراره ١٧٨٤ (٢٠٠٧).

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية العامة في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة هادئة نسبيا. وواصلت الأطراف احترام وقف إطلاق النار، والتعاون في إطار الآليات المشتركة لرصد وقف إطلاق النار التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل. بيد أنه في الوقت نفسه، ما زال استمرار وجود الأفراد العسكريين التابعين للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان حول حقول النفط ومناطق أخرى على طول خط حدود ١٩٥٦ المتنازع عليه مصدراً للتوتر، في ظل استمرار قيام كل جانب بمنازعة الجانب الآخر في بعض المواقع العسكرية التي يحتلها.

220408 210408 08-30688 (A)

٣ - ولا تزال المواجهات حول طرق الترحال وحقوق الرعي في شمال بحر الغزال وأبيي، التي تناولتها في تقريري الأخير، تشكل السبب وراء اندلاع قلاقل كبيرة. وأدت الحادثة المرورية التي وقعت في ٧ شباط/فبراير في بلوم، على بعد ٢٨ كيلومترا شمال أبيي، بين شاحنة تابعة للقوات المسلحة السودانية ومركبات تقلّ مفوض أبينيوم وحرسه، إلى نشوب معركة بالأسلحة النارية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات محلية تابعة لقبيلة المسيرية، أسفرت عن إصابة العديد بجراح. وأثار ذلك الحادث وغيره من الحوادث المماثلة توترات في منطقة أبيي، وفي بعض الأحيان كانت البيانات المغلوطة التي تروجها وسائط الإعلام المحلية بمثابة الزناد الذي يقدح شرارتها أو يؤجج جذوتها.

٤ - وكان من العسير على البعثة أن ترصد الحالة بصورة ملائمة أو تتحقق من الحوادث المبلغ عنها، نظرا لأن البعثة ظلت تواجه قيودا شديدة على حركتها فرضها الجانبان كلاهما في منطقة أبيي، بما في ذلك رفض منح التصاريح الأمنية للدوريات الجوية. ورغم أن الطرفين اتفقا على إجراء رفع محدود للقيود المفروضة على حركة الأمم المتحدة لمدة أربعة عشر يوما ابتداء من ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، فإن رفع القيود لا ينطبق إلا على عدد محدود من المواقع، ولا يسمح للأمم المتحدة بحرية الحركة للتحقق من القوات في المناطق الحرجة، من قبيل المجلد، والقرينتي/ميرام، وهجليجة.

٥ - وزادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتيرة توغل الجماعات المنشقة عن جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان. وشنت الجماعات هجمات على القرى والسكان المحليين في ولاية غرب الاستوائية، ونهبت قطعان الماشية وخطفت النساء والأطفال، مما أسفر عن وفيات في بعض الحالات. ويبدو أن عناصر جيش الرب للمقاومة الضالعة في العمليات يقودها ضباط من المستوى المتوسط وأنها تعمل وحدها. وتتحرك الجماعات على ما يبدو في اتجاه الغرب والشمال الغربي صوب جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا - التطورات السياسية

٦ - بدخول حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان عامهما الرابع كشريكين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، برهنت العلاقة بينهما على وجود قدر كبير من المرونة. فكلاهما يعترف بأن مواصلة تنفيذ الاتفاق إنما هو أمر أساسي لتحقيق مصالحهما. بيد أنه في الوقت نفسه، لم تولّد شراكتهما بعد زخماً في جميع مجالات تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي يظل في مجمله متخلفا عن الموعد المقرر.

٧ - وفي ١٤ شباط/فبراير، أعاد الرئيس عمر البشير تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فوزع من جديد حقائب العديد من الوزراء ووزراء الدولة المنتمين لحزب المؤتمر الوطني. وفي هذه الأثناء، استعاض رئيس حكومة جنوب السودان عن والي ولاية أعالي النيل، داك ديوب بيشوك، ليعيّن مكانه مرشحا آخر ينتمي لحزب المؤتمر الوطني، قاتلواك دنق قرنق، اعتبارا من ١٨ شباط/فبراير. وعلاوة على ذلك، عُيّنت السيدة جما كومبو، في ٧ آذار/مارس، والية جديدة على ولاية غرب الاستوائية. والسيدة كومبو هي أول امرأة تُعيّن والية في جنوب السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الطرفان الاتصال بأحزاب المعارضة لمناقشة القضايا الوطنية ونطاق التعاون قبل الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٩.

٨ - ومن المتوقع أن ينعقد الاجتماع الثالث للاتحاد المعني بالسودان في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو في أوسلو. واتسمت الأعمال التحضيرية بمتانة التعاون بين وفدي حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وكمؤشر إيجابي على التعاون بين الطرفين في المسائل الإنمائية، من المتوقع أن تركز وثيقة البرنامج المشتركة بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على تقديم الدعم بصورة مشتركة إلى المجتمعات المحلية المهمشة التي تعيش في المناطق الحدودية. ومن المتوقع أن تسبق اجتماع الاتحاد المعني بالسودان مناقشة مغلقة بشأن دارفور، مما يمكّن من أن يبقى اهتمام الاجتماع منصبّا على قضايا اتفاق السلام الشامل.

رابعا - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

٩ - لا يزال ثمة عدد من المحطات المهمة التي يتعين بلوغها قبل أن تتمكن الأطراف من إتمام الفترة الانتقالية في الوقت المحدد. وتشمل هذه المحطات إعادة النشر النهائي؛ وتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة؛ ونزع السلاح؛ وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛ وترسيم الحدود؛ وتسوية مسألة أبيي؛ والتحضير لإجراء التعداد والانتخابات؛ والتصدي لشواغل تقاسم الثروة، بما في ذلك تقسيم عائدات النفط المستخرج من منطقة أبيي المتنازع عليها. وتتسم تلك القضايا بالترابط. لذا، يجب أن يحرز التقدم فيها بشكل متواز؛ وكل تأخر أو مواجهة في أي مجال من مجالاتها إنما سيؤثر في التنفيذ الجاري في المجالات الأخرى.

١٠ - وواصلت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود اجتماعاتها، لكنها لم تقدم تقريرها النهائي على النحو المتوقع في الفصل الأول من عام ٢٠٠٨. ووضعت اللجنة جداول زمنية جديدة تنص على أنها ستستهلّ أعمال الترسيم في القطاعين الغربي والشرقي من الحدود

بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأن العمل في القطاع الأوسط لن يبدأ قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي شهر آذار/مارس، التمست اللجنة رسميا من البعثة مد يد المساعدة لشراء صور ملتقطة بالساتل من أجل دعم عملية الترسيم. ووافقت الأمم المتحدة على اقتنائها بحلول نهاية حزيران/يونيه دعماً لالتزامها بجدولها الزمني الجديد.

١١ - وفي هذه الأثناء، تسببت الاختلافات بين الأطراف بشأن تفسير خط الحدود الحالي بين الشمال والجنوب في حدوث مزيد من التأخير والبلبلة على صعيد رصد القوات المعاد نشرها والتحقق منها، كما طال الخلاف وضع القوات المسلحة السودانية في أبيي وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة خرسانة ومنطقة التجميع في منطقة البحيرة البيضاء/جاو. ورغم تواصل تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وتدريبها، سلطت الحوادث الأمنية المتكررة الضوء على هشاشة تماسكها. فإثر المواجهات التي اندلعت في كابويتا في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ في ولاية شرق الاستوائية، كان من اللازم نقل عنصر القوات المسلحة السودانية في الوحدة المتكاملة المشتركة المحلية إلى توريت. بيد أنه في خورفلوس الواقعة في ولاية أعالي النيل، أفلحت الوحدة المحلية، في ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، في تثبيت استقرار الحالة الشديدة التوتر عقب المعارك التي دارت بين عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان.

١٢ - وما زال إخفاق الرئاسة في إيجاد حل لمسألة أبيي، بما في ذلك تعيين إدارة محلية، ينال من تنفيذ اتفاق السلام الشامل على وجه العموم. ففي أعقاب الحادث الذي وقع في بلوم، عقد زعماء قبيلتي الدنكا والمسيرية في منطقة أبيي محادثات صلح في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، اتفقوا خلالها على إعادة النظام إلى نصابه في المنطقة وتيسير هجرة الرحل، وناشدوا على نحو مشترك حكومة الوحدة الوطنية أن تعيّن حاكماً لأبيي. ودعمت البعثة الاجتماعات بنشاط وقدمت المساعدة في أعمال التحقيق الجارية في الحوادث الأمنية. واتخذ رئيس حكومة الجنوب سلفا كير خطوة إيجابية بإيعازه إلى جميع ولاة ولايات جنوب السودان أن يتيحوا حرية حركة قبيلة المسيرية إلى داخل الجنوب وخارجه. ولئن كانت تلك الخطوات قد ساعدت على تهدئة الحالة في الأجل القصير، فما زالت ثمة حاجة ملحة للتصدي لمسألة أبيي على المستوى الوطني.

١٣ - ولا يزال تعيين الحركة الشعبية لتحرير السودان إدوارد لينو رئيساً لها في أبيي مثار خلاف. وظل القلق يساور زعماء قبيلة المسيرية إزاء التعيين، الذي أفادت الحركة بأنه ترتيب داخلي، معترفةً بأن الرئاسة وحدها هي التي يمكن أن تعيّن حاكما لأبيي. وعقب وصول لينو إلى أبيي، ساهمت زيادة الحضور العسكري لكل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات

المسلحة السودانية في اشتداد التوتر. وأجّجت خيبة الأمل إزاء تشكيل إدارة لينو وتعيينه حالة السخط السياسي، مما همّش الأصوات المعتدلة في صفوف قبيلتي المسيرية والدنكا كلتيهما. وتواكبت مع تلك الظروف حركات سكانية أُبلغ عنها، إذ غادر العديد من أفراد قبيلة المسيرية مدينة أبيي صوب الشمال بينما تحرك أفراد قبيلة الدنكا صوب الجنوب.

١٤ - وفي ١١ شباط/فبراير، أصدرت الرئاسة مرسوما يعلن فترة ١٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موعداً لإجراء التعداد الوطني. وعلاوة على كون التعداد أداة مهمة لتخصيص الأموال الإنمائية وإنجاز الخدمات على نحو منصف، فإنه يشكل معلماً مهماً على درب اتفاق السلام الشامل، يمكن أن يؤثر في نسبة المقاعد المخصصة لجنوب السودان عقب الانتخابات الوطنية. وقد بدأت الحملات الوطنية لإبلاغ الجمهور بشأن التعداد في شباط/فبراير، على أنها اتسمت بتفاوت في نطاق التغطية. وفي الجنوب، قدمت حكومة الجنوب والبعثة إعلانات عن خدمات عامة باستخدام عدة لغات. غير أنه لم تتح أي أموال لتغطية مناطق محددة، من قبيل دارفور، حيث توجد تصورات خاطئة عن طابع التعداد. وأُحرز تقدم في الأعمال التحضيرية التقنية، إذ قدمت البعثة وشركاء الأمم المتحدة دعما لوجستيا واسعا على امتداد جنوب السودان والمناطق الثلاث. وفي منطقة أبيي، ظلت أعمال إعداد الخرائط غير مكتملة، وساد اللبس إزاء دور كل من السلطات المعنية بتعداد جنوب السودان والسلطات المعنية بتعداد جنوب كردفان. وفي دارفور، ظل زهاء ٢٠ في المائة من المناطق الإدارية غير مشمول بالخرائط، وبدا من المرجح أنها لن تُعدّد بسبب الحالة الأمنية. وما زالت هناك معارضة قوية للعملية على يد الجماعات المتمردة والمجتمع المحلي للنازحين في دارفور. وقد شرعت لجنة الرصد والملاحظة التابعة لمفوضية جنوب السودان للتعداد والإحصاء والتقييم في اختيار مراقبي التعداد وتدريبهم، وهي تؤكد أن جميع أعمال الرصد الرسمي ينبغي أن تجري تحت مظلتها.

١٥ - في ١٣ نيسان/أبريل، أعلنت حكومة جنوب السودان تأجيل التعداد السكاني، وعزت ذلك إلى عدم عودة أعداد كافية من اللاجئين واستبعاد الدين والأصل العرقي من الاستبيان. وعلى إثر مشاورات طارئة جرت في حكومة الوحدة الوطنية، قررت رئاسة الجمهورية بدء التعداد في ٢٢ نيسان/أبريل، وأصدرت تعليماتها إلى جميع مستويات الحكومة بدعم ذلك القرار، مكررة في الوقت نفسه أيضاً التزامها بالاعتراف بالتنوّع في السودان.

١٦ - ولا يزال التقدم المحرز نحو اعتماد القانون الانتخابي بطيئاً. ولم يُلتزم بالمواعيد النهائية المختلفة التي حددتها المفوضية القومية لمراجعة الدستور لكي يحل الطرفان خلافاتهما حول التمثيل النسبي وتمثيل المرأة وعدد الدوائر. وأحيل مشروع القانون مرة أخرى إلى الرئاسة.

ومع انعقاد الجمعية الوطنية مجدداً في نيسان/أبريل، يُؤمل أن يُعرض مشروع القانون الانتخابي على الجمعية أثناء دورتها الجديدة بعد استعراضه في مجلس الوزراء.

١٧ - وتظهر الأرقام التي نشرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن مجموع إيرادات النفط لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بلغ ٥٨٢,١٢ مليون دولار، منها ٤٦٤,٧ مليون دولار من صادرات النفط و ١١٧,٥٣ من المبيعات المحلية. وبلغت حصة حكومة جنوب السودان من مجموع الإيرادات ٢٣١,٣٩ مليون دولار، في حين كانت حصص الولايات المنتجة للنفط على النحو التالي: ٣,٤٩ مليون دولار لولاية الوحدة، و ٤,٦٠ مليون دولار لولاية أعالي النيل، و ٢,٧٩ مليون دولار لولاية جنوب كردفان.

١٨ - وعين الرئيس البشير، في مرسوم صادر بتاريخ ١٢ شباط/فبراير، ديريك بلملي من المملكة المتحدة، رئيساً جديداً لمفوضية الرصد والتقييم. وترأس السيد بلملي الاجتماع الأول للمفوضية في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨. والتقى ممثلي الخاص للسودان أشرف جيهانجير قاضي بالرئيس الجديد وأكد له أن البعثة تدعم المفوضية دعماً كاملاً. ويُؤمل أن تصبح المفوضية، بفضل الالتزام المتجدد من جانب طرفي اتفاق السلام الشامل، أكثر نشاطاً وتتمكن من التركيز على أهم النقاط المرجعية للاتفاق والتحديات الرئيسية التي تواجهه. وبدأت المفوضية في هذه الأثناء إعداد تقريرها التقييمي لمنتصف المدة الذي سيُقدّم إلى الرئاسة بحلول ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

خامسا - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

١٩ - شكّل إنشاء صندوق تنمية وإعمار وإعادة بناء شرق السودان عنصراً أساسياً من عناصر اتفاق سلام شرق السودان، ويمثّل الصندوق مؤسسة مهمتها التخطيط لبرنامج للتعمير والتنمية في الولايات الشرقية الثلاث والإشراف عليه. وأعلن المدير التنفيذي للصندوق في آذار/مارس عن رصد ميزانية للصندوق مقدارها ٦٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات، يُخصص مبلغ ٢٧٥ مليون جنيه سوداني منها، أي ما يعادل ١٣٤ مليون دولار أمريكي تقريباً، لعام ٢٠٠٨. وأُنشئت لجنة للتركيز على المشاريع ذات الأولوية، التي سيبدأ تنفيذها في تموز/يوليه.

٢٠ - وفي دارفور، واصل مبعوثي الخاص يان إلياسون والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم بذل الجهود للإعداد لبدء مفاوضات موضوعية بين حكومة الوحدة الوطنية والحركات غير الموقّعة للاتفاق. وواصل فريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التشاور مع جماعات الحركات الخمس. وتوقفت في شباط/فبراير جهود

التوحيد والمحادثات بشأن المواقف المشتركة وأفرقة المفاوضات جراء استمرار العنف وانعدام الأمن على الأرض. وحثّ المبعوثان الخاصان والفريق الحركات على وقف جميع الأعمال القتالية وبدء الحوار السياسي. وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة الأوسع نطاقاً، كثّف المبعوثان الخاصان المشاورات مع الشركاء الإقليميين وحثا الجميع على العمل معاً للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

٢١ - وفي جوبا، أوشكت حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة على التوصل إلى اتفاق نهائي في إطار عملية السلام. ووُقّعت ستة بروتوكولات رئيسية في شباط/فبراير بعد محادثات اضطلعت حكومة جنوب السودان بدور الوساطة فيها ويسّر إجراءها مبعوثي الخاص المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة ورئيس موزامبيق السابق جواكيم شيسانو وعدة مراقبين بمن فيهم مقدمو الضمانات من الاتحاد الأفريقي. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي. ووقع الطرفان بالأحرف الأولى اتفاق السلام النهائي في ٢٥ آذار/مارس. ولكن التوقيع المقرر لاتفاق السلام النهائي لم يتمّ بعد. وتواصل الأمم المتحدة دعم كبير الوسطاء المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والعمل على اختتام عملية السلام بنجاح.

٢٢ - وفي حين تتواصل المشاورات السياسية، بدأ التخطيط أيضاً للدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة لمختلف جوانب تنفيذ ورصد اتفاق نهائي، يشمل نزع سلاح المقاتلين السابقين في جيش الرب للمقاومة وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وتحقيقا لتلك الغاية أجرى مبعوثي الخاص المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة مشاورات مع الطرفين ومع حكومة جنوب السودان ومع الممثلين الخاصين لبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأوصي مجلس الأمن بإقرار اعتمادات إضافية قد تكون مطلوبة لتمكين بعثة الأمم المتحدة في السودان من تقديم الدعم لعملية التنفيذ. وأحثّ، في الوقت نفسه، جميع الأطراف على معالجة الشواغل المتبقية والتمكين من إبرام اتفاق يشكّل قاعدة للسلام الدائم والعدالة ودعم التنمية في شمال أوغندا.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

٢٣ - طلب مجلس الأمن إليَّ، في قراره ١٧٨٤ (٢٠٠٧)، أن أقدّم تقييماً لما إذا كانت هناك ضرورة لإدخال أي تغييرات على ولاية البعثة بغية تعزيز قدرتها على مساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقامت بعثة مشتركة للتقييم التقني تتألف من ممثلين من بعثة الأمم المتحدة في السودان وإدارة عمليات حفظ السلام والإدارات والوكالات الأخرى ذات الصلة بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء

استعراض لولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان من ١٠ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتستند النتائج والتوصيات الواردة أدناه والتي خرجت بها البعثة المشتركة للتقييم التقني إلى عملية الاستعراض الاستراتيجي الشامل التي أجرتها البعثة في عام ٢٠٠٧. وتمّ إيلاء اهتمام خاص لمسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بناء على طلب المجلس في الفقرة ١٦ (أ) من القرار ١٧٨٤ (٢٠٠٧).

٢٤ - ووجدت بعثة التقييم التقني أن ولاية البعثة تُعد، بوجه عام، واسعة بما يكفي لأن يتيح لها دعم عملية السلام في مجموعة واسعة النطاق من المهام. غير أنه بعد ثلاث سنوات على إنشاء البعثة، يُلاحظ أنها كانت أعظم أثرا في المجالات التي كان كلا الطرفين يطلبان فيها مساعدة الأمم المتحدة، وأقل أثرا في المجالات التي كان لأحد الطرفين أو لكليهما تحفظات على دور البعثة ومشاركتها. وفي حين يوصى في هذا التقرير بإجراء بضعة تعديلات طفيفة على الولاية، فإن التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة فيما يتعلق بدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل لا تتصل بأوجه قصور في ولايتها، بل بالحاجة إلى أن يبدي الطرفان الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ الالتزامات التي قطعاها بموجب الاتفاق. وتبيّن في هذا الصدد أن البعثة ينبغي أن تعزز جهودها لبناء الثقة مع الطرفين وتوسيع نطاق القبول بدورها. غير أنه يجب على الأمم المتحدة في الوقت نفسه أن تعترف بالمسؤولية الرئيسية للطرفين وبأن النجاح في تنفيذ ولايتها يعتمد في نهاية المطاف على استعدادهما للعمل مع الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

٢٥ - وينبغي أن يكون هدف الجهد الذي تبذله الأمم المتحدة في السودان هو دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل بغية مساعدة الطرفين على الوفاء بالتزامهما بإضفاء الجاذبية على الوحدة، وتهيئة الظروف المطلوبة لإجراء استفتاء سلمي في عام ٢٠١١. وينبغي للبعثة، في إطار ولايتها الواسعة النطاق، أن تركز بدقة على الإنجازات المطلوب تحقيقها لإجراء الاستفتاء على نحو سلمي، وأن تركز في هذا الإطار، على الأسس الأساسية للسلام بعد عام ٢٠١١، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء. ويُنتظر أن تشمل مؤشرات النجاح ما يلي: تعاون مستدام في مجال الأمن؛ وحدود متفق عليها؛ وحرية حركة الناس والبضائع؛ واتفاق على تقاسم الثروات؛ وضمانات لحقوق الأقليات؛ وتسريح المقاتلين السابقين وإنشاء شرطة مدنية؛ والحد من التفاوت الاقتصادي. وسيواصل مبعوثي الخاص، من خلال مساعيه الحميدة، تشجيع الطرفين على التركيز على تلك المسائل الرئيسية واعتبار إجراء استفتاء سلمي مكسبا في حد ذاته لكليهما.

الرصد والتحقق على الصعيد العسكري

٢٦ - أنجزت البعثة عدداً من مهامها الأساسية في مجال الرصد والتحقق. ودعمت بنجاح إنشاء مؤسسات لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وعلى صعيد المناطق، مما عزز قدرة الطرفين على تنفيذ الترتيبات الأمنية المتصلة باتفاق السلام الشامل. وأصبح انسحاب القوات المسلحة السودانية من البلدان التي تضم حاميات في الجنوب الآن مكتملاً إلى حد كبير. وانسحبت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من شرق السودان وبدأت بالخروج من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ورصدت البعثة أيضاً نشر قوات في الوحدات المتكاملة المشتركة التي أصبحت نسبة ٨٥,٥ في المائة منها تقريباً في مواقعها حالياً، وساعدت في عملية النشر هذه في بعض الحالات.

٢٧ - غير أنه لم تتحقق بعد الظروف التي تتيح البدء في تقليص الوجود العسكري للبعثة. وعلى الرغم من أن الوضع الأمني لا يزال هادئاً، فإنه لا يزال متقلبا، ولا تزال هناك حاجة كبيرة إلى الرصد المستمر. ويحتفظ كلا الطرفين بقوات في منطقة الحدود، وما فتئت مهام الرصد حيوية فيما يتعلق بالوحدات المتكاملة المشتركة. وتشكل الجماعات والفصائل المسلحة الأخرى تهديدات محلية وكذلك خطر اتساع رقعة النزاع في دارفور. بالإضافة إلى ذلك، فإن حركة جيش الرب للمقاومة من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل تهديد الأمن في أجزاء من جنوب السودان.

٢٨ - وتبعا لما يتخذه مجلس الأمن من قرارات بشأن عملية السلام بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا، قد يتطلب الأمر من البعثة القيام بدعم المهام المتصلة بتنفيذ اتفاق جوبا، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وريثما يصدر قرار في ذلك السياق، فإن من المهم للبعثة أن تقدم، في حدود القدرات القائمة، برصد نشاط جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان، الذي قد يؤثر على أمن الأنشطة التي كُلِّفت البعثة بالاضطلاع بها. ويبقى التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهماً لكفالة إجراء رقابة فعالة للتحديات الأمنية عبر الحدود.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٢٩ - يشكّل إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة تحدياً سياسياً وعسكرياً معقداً. وتعد هذه الوحدات جزءاً بالغ الأهمية من الترتيبات الأمنية المتصلة باتفاق السلام الشامل المطلوبة للتمكين من إعادة التشغيل الكامل لحقول النفط وممارسة رقابة مشتركة عليها. وتمثّل هذه الوحدات رمزاً هاماً للتعاون، وستشكّل نواة جيش وطني جديد إذا صوّت الجنوب لصالح الوحدة. غير أنه إذا أريد للوحدات أن تؤدي دوراً فعالاً في بناء السلام في السودان، فلا بد

من أن يكون لها وظيفة واضحة على صعيد العمليات، وأن يتلقى عناصرها تدريباً أساسياً وأن تُجهّز بالمعدات الأساسية، وأن يتواصل إدماج وحدات القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان فيها.

٣٠ - ووفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، وبناء على طلب مجلس الدفاع المشترك، وهو الهيئة الوطنية المسؤولة عن إنشاء الوحدة المتكاملة المشتركة، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في السودان خلية دعم للوحدة المتكاملة المشتركة بغرض مساعدة المجلس في تحديد المتطلبات وتنسيق المساعدة الدولية للوحدات. وستكون المساعدة الممنوحة من مجموعة من الدول الأعضاء ضرورية لبناء وحدات فعالة. ويجرى تعزيز خلية دعم الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للبعثة بقدرات من الخبراء المدنيين، بما في ذلك القدرة على وضع تقييم للاحتياجات وإتمام الترتيبات اللازمة لاستلام تبرعات المانحين عن طريق صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة. وإنني أشجع الطرفين على وضع آلية للمشاورات المنتظمة بين البعثة والمجلس لتعزيز تبادل المعلومات بفعالية في المسائل المتعلقة بالوحدات المتكاملة المشتركة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣١ - أعرب المجلس، بمقتضى قراره ١٧٨٤ (٢٠٠٧)، عن قلقه بشأن المدى الذي يمكن أن تتم فيه عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجدية قبل عام ٢٠١١، وطلب إليَّ إعداد استراتيجية ونقاط مرجعية يقاس على أساسها التقدم في المستقبل، إضافة إلى ما يخص دور البعثة في مختلف مراحل التنفيذ. ومن غير المحتمل أن يبدأ خفض كبير في القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان العاملة قبل أن تتعزز الثقة بين الطرفين. وكذلك، فإنه لما كانت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية تقودها السلطات الوطنية، فإن مسؤولية تحديد الاستراتيجية تقع على عاتق الطرفين. وهناك في الوقت نفسه حاجة للاستجابة للتوقعات المتنامية لقدامى المحاربين والضغط المالي لتقليص حجم القوات المسلحة. ويعكس اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من قِبَل رئاسة الجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ توافقا جديدا في الآراء ينبغي أن يُمكِّن من بدء تلك العملية عام ٢٠٠٨. وهذا معلم هام بالنسبة لكلا الطرفين.

٣٢ - وقد أوضَحَتْ لجنتي الشمال والجنوب لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عزمهما تسريح وإعادة إدماج فئتين من الأفراد قبل عام ٢٠١١: (أ) مجموعة يصل عددها إلى ٠٠٠ ٥٠ فرد، وتتكون بصفة رئيسية من مجموعات من قدامى المحاربين وذوي الاحتياجات الخاصة، تدخل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام ٢٠٠٨؛

(ب) مقاتلون تم استيعابهم في القوات المسلحة السودانية وفي الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل (أي المجموعات المسلحة الأخرى)، والذين يصل مجموعهم إلى ٠٠٠ ١٣٢ فردا تقريبا، سيتم تسريحهم بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وعلى الرغم من أن نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المجموعتين قد لا يؤدي في البداية إلى تقليص ملموس للقدرات العسكرية على كلا الجانبين، فإنه يشكل شرطا مسبقا ضروريا للتقليص الطويل الأجل لحجم القوات، ويدعم الأمن الشامل وبلوغ المعالم الهامة الأخرى في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إعادة الانتشار.

٣٣ - ورغم أن الأمم المتحدة مستعدة لدعم عملية نزع سلاح هاتين المجموعتين وتسريحهما وإعادة إدماجهما حسبما حددها الطرفان، إلا أن هناك عددا من الخطوات الضرورية المطلوبة قبل البدء في هذه العملية. ورهنا بالمناقشات الجارية مع السلطات السودانية، يمكن للشروط المسبقة التالية أن تشكل نقاطا مرجعية مفيدة:

(أ) قيام المجلس الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإقرار السياسة الوطنية لإعادة الإدماج؛

(ب) الاتفاق بين الطرفين على الأدوار الخاصة بكل من لجنتي الشمال والجنوب لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الانتقالية الثلاث؛

(ج) قيام كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة بتوقيع وثيقة مشروع متعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) توقيع خطط التشغيل المشتركة، شاملة الجداول الزمنية، للأمم المتحدة وكلا اللجنتين؛

(هـ) التزام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، والتمويل من الجهات المانحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من خلال التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤ - يجب على جميع الأطراف المعنية الاتفاق على تاريخ ملائم لبدء التسريح. وبناء على المعلومات الحالية، فإن يوم ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ يمكن أن يُتَّخَذ بمثابة تاريخ مستهدف محتمل لبدء المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية الوطنية. ويتطلب ذلك الوفاء بالنقاط المرجعية المبينة أعلاه خلال الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٨.

٣٥ - وقد اتُخِذت في الأسابيع الأخيرة بعض الخطوات الإيجابية. فبتاريخ ٩ نيسان/أبريل توصل اجتماع مائدة مستديرة مع ممثلي حكومتي الشمال والجنوب والبلدان المانحة والأمم

المتحدة تحت رعاية المجلس القومي لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج إلى اتفاق بشأن حجم القضايا المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمرتبطة باتفاق السلام الشامل (١٨٠ ٠٠٠ مقاتل سابق). وشملت التوصيات الإيجابية الأخرى إيجاد آلية مشتركة بين الأمم المتحدة والبلدان المانحة والحكومة لتحديد نطاق تكاليف إعادة الإدماج، ولمتابعة الاجتماعات بنفس الصيغة التي تتم بها متابعة التقدم.

٣٦ - ودعما للعملية المذكورة آنفا، زادت البعثة من قدرتها على مساعدة اللجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد اعتمدت اللجنتان في شباط/فبراير إطار مساعدة يبين بالتفصيل دور الأمم المتحدة. وسيركز دور البعثة على توفير الدعم للجوانب المتعلقة بنزع السلاح والتسريح، (بما في ذلك إعادة الإلحاق) ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات، على حين سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لإعادة إدماج المقاتلين الراشدين، وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لإعادة إدماج المحاربين الأطفال. وسيوفر برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية لقدامى المحاربين وأسرهم. ويجري المزيد من النقاش مع الأطراف بشأن طرائق تقديم الدعم من قبل الأمم المتحدة من خلال الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للبعثة.

٣٧ - ومع المضي في التخطيط، سيكون من الضروري للطرفين العمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة والمانحين في إطار عملية منظمة. وستحتاج جميع الأطراف أيضا إلى تقييم احتمال أن تؤدي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وإثارة توقعات تتجاوز حجم القضايا المخصص للعملية. ولتفادي إمكانية حدوث أعمال عنف، تحتاج عملية التخطيط إلى ضمان توافر فرص كافية لإعادة الإدماج قبل البدء في التسريح. وإني أشجع المانحين على المساعدة في توفير الدعم للاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج، والتي من المتوقع تقديمها للنظر فيها من قِبَل الاتحاد المعني بالسودان في شهر أيار/مايو.

ترسيم الحدود

٣٨ - ليس لبعثة الأمم المتحدة في السودان في الوقت الحالي ولاية محددة لدعم ترسيم حدود ٥٦/١/١ بين شمال وجنوب السودان. غير أن البعثة تقدم بعض الدعم المحدود للجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود بناء على طلب اللجنة. وإن عملية ترسيم الحدود عملية حاسمة بالنسبة لاتفاق السلام الشامل، حيث إن إنجازها يُمكِّن من تنفيذ الاتفاق في مجالات أخرى، مثل الانتخابات وإعادة الانتشار، وهي عملية لا غنى عنها للتخطيط لسيناريوهات

ما بعد عام ٢٠١١. وبرغم احتمال أن تكون أجزاء عديدة من الحدود محل نزاع، فإن وجود عملية فنية جيدة التوثيق يمكن أن يساعد في حل الخلافات ويعطى الأطراف أساسا سليما لاتخاذ القرارات.

٣٩ - وقد رحب الطرفان بالمساعدة التي قدمتها البعثة مؤخرا، وأوضحا إمكان الاحتياج إلى مزيد من المساعدة مع تقدُّم سير عملية الترسيم. وقد يشمل ذلك، مثلا، حيازة وسائل للتصوير الساتلي، وإنتاج الخرائط، وزيارات من قبل المستشارين الفنيين، والمساعدة الفنية واللوجستية لعملية الترسيم متى تم اعتماد رئاسة الجمهورية لمسار ضبط الحدود.

٤٠ - وفي ضوء الاحتياجات المذكورة آنفا، سيكون من المفيد إدماج توفير الدعم الفني واللوجستي لعملية ترسيم الحدود، حسب طلب الطرفين، ضمن ولاية البعثة. وبطبيعة الحال، فإن الترسيم السلمي للحدود يتطلب بصفة رئيسية من كل من الطرفين أن يتحلى بالإرادة السياسية اللازمة للتكيف مع شواغل الطرف الآخر. والبعثة على أهبة الاستعداد لبذل مساعيها الحميدة وللتيسير حسب الاقتضاء.

تقاسم الثروة

٤١ - لقد حقق تنفيذ اتفاق السلام الشامل في مجال تقاسم الثروة تقدما جيدا في بعض المناحي، بدءا بإصدار العملة الوطنية في عام ٢٠٠٧. ولكن شفافية المخصصات المالية تظل مثار خلاف، سواء فيما يتعلق بتقاسم العائدات على المستوى الوطني ومستوى جنوب السودان، أو فيما يتعلق بمستوى المخصصات الاتحادية على صعيد الولايات. ومن الممكن للصراع بشأن مسائل تقاسم الثروة أن يؤدي إلى إخراج شراكة اتفاق السلام الشامل عن مسارها، على حين أن من الممكن أن يؤدي عدم معالجة تظلمات السكان المهمشين المرتبطة بذلك إلى توترات ومنازعات على الصعيد المحلي. لقد قُمْتُ بتشجيع الطرفين على معالجة تنفيذ النواحي الخاصة بالاتفاق والمتعلقة بتقاسم الثروة كأولوية في النصف الثاني من الفترة الانتقالية.

٤٢ - والمسؤولية عن دعم تنفيذ بروتوكول تقاسم الثروة موزعة على عدد من هيئات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وليس للبعثة دور مباشر في أي من اللجان المرتبطة بالبروتوكول، باستثناء مفوضية الرصد والتقييم. إنني أُرَحِّبُ بالجهود المبذولة لتعزيز مفوضية الرصد والتقييم بوصفها منتدى للطرفين لمعالجة المسائل المتعلقة بتقاسم الثروة، وأشجع الدول الأعضاء على النظر في الكيفية التي يمكنهم بها أيضا مساعدة الطرفين في ذلك

الصدد. وستواصل البعثة أداء دورها كمراقب، والقيام، في حدود قدراتها، بتعزيز التنسيق، وتقديم معلومات للجهات الفاعلة الأخرى.

الانتخابات

٤٣ - أشار المجلس في القرار ١٧٨٤ (٢٠٠٧) إلى ولاية البعثة المتعلقة بتوفير الإرشاد والمساعدة التقنية للأطراف دعما لأعمال التحضير للانتخابات وإجرائها. لقد أحرزت البعثة تقدما ملموسا في إنشاء قدرات انتخابية في كلٍ من مقر البعثة بالخرطوم وفي مكتبها الميداني في جوبا. وتواصل البعثة وشركاؤها الدوليون الاجتماع بانتظام في الخرطوم وجوبا بشأن التخطيط للمساعدة الانتخابية. غير أن إجراء مزيد من التخطيط والإعداد الملموسين على الصعيد التشغيلي يعتمدان على إقرار القانون الانتخابي، الذي سيحدد معايير العملية الانتخابية، وعلى إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية، التي ستكون النظير الوطني للأمم المتحدة في دعم أعمال التحضير للانتخابات.

٤٤ - وإذا أريد للانتخابات أن تُجْرى قبل ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، حسبما نص عليه اتفاق السلام الشامل، تصبح المواعيد الزمنية المحددة لإعداد مساعدات فعالة من قبل الأمم المتحدة والمانحين قصيرة جدا بالفعل. فالسودان بلد مترامي الأطراف؛ والأمطار تعيق الوصول إلى مناطق كبيرة لجزء من السنة؛ والقدرات التنظيمية محدودة في المناطق التي لم تشارك في السابق في الانتخابات بسبب الصراع الطويل الأمد؛ ويمكن أن تقوم بتنظيم العمليات المتعددة (الانتخابات والاستفتاءات) جهات فاعلة مختلفة في تواريخ مختلفة، وفي ظل ضغط زمني مكثف. وبالنظر إلى تلك التحديات، فإن البعثة تحتاج لأن تكون متأهبة للاستجابة بسرعة للاحتياجات من المساعدة التي قد تتطلب موارد إضافية كبيرة.

٤٥- لقد طلبتُ من إدارة عمليات حفظ السلام أن تحدد على جناح السرعة طرقا لتعزيز القدرات الانتخابية للبعثة في المدى القصير بغرض التمكين من إجراء التخطيط المسبق الضروري. فمثل هذا الجهد يسمح بالاستجابة في الوقت المناسب لاحتياجات المساعدة المحددة من قبل السلطات السودانية. ويتعين في الوقت نفسه، على الجهات الفاعلة الوطنية والأمم المتحدة والمانحين أن يتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن نطاق الدور المناسب للأمم المتحدة. وعقب إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية، سيتم فورا نشر بعثة تقييم متخصصة لاستعراض نطاق مساعدة الأمم المتحدة والموارد المطلوبة لها، وذلك بالتشاور مع السلطات الوطنية.

إدارة الصراعات

٤٦ - كما تبين من الأزمة الراهنة في أبيي، فإن الصراعات المحلية في السودان تشكل تهديدا ملموسا ومتزايدا لتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا ناجحا. حيث تؤدي الشقاقات العميقة بين الجماعات في المناطق المتضررة من الحرب، إلى جانب ضعف مؤسسات الحكم والأمن في الجنوب، إلى تفاقم الصراعات التقليدية والقائمة على الموارد التي تتحول بسرعة إلى صراعات مسلحة. ومن المحتمل أيضا أن يؤدي التعداد والانتخابات إلى تزايد التوترات، لا سيما في حالة الطعن في النتائج. وقد أشرت، في تقارير سابقة، إلى عدد من بؤر الاضطراب المحتملة، لا سيما حول المناطق الحدودية لـ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، والتي يمكن أن يتصاعد فيها الصراع المحلي تصاعدا سريعا يخرجه عن نطاق السيطرة ويهدد مكاسب السلام بصفة عامة.

٤٧ - ولتمكين الأمم المتحدة من مساعدة الطرفين في مواجهة الصراع المحلي، طلبتُ إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري المشاركة في وضع استراتيجية لإدارة الصراعات في المناطق الحدودية لـ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. فمن شأن تلك الاستراتيجية أن تتيح، للأمم المتحدة، في حدود الولاية والموارد الحالية، الاستجابة على نحو أكثر فاعلية للطلبات المقدمة من كلا الطرفين من أجل دعم تسوية الصراع، وإيجاد بيئة تساعد على تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وينبغي أن تُمنح المناطق الحدودية أولوية الصدارة، مما يؤدي إلى وضع نهج لإدارة الصراع على نطاق أوسع من جانب البعثة والفريق القطري. وتعد استراتيجية إدارة الصراع، في إطار البعثة، من المسؤوليات المهمة لفريق الشؤون المدنية الذي سيرتب أولويات أنشطته وفقا لذلك.

حماية المدنيين

٤٨ - نشأت تحديات عند التفسير العملي لولاية البعثة في مجال حماية المدنيين. ونظرا لحدوث صراع محلي عنيف، وظهور تحديات واسعة النطاق فيما يتعلق بالحماية بما في ذلك التحديات الناشئة عن حالات سوء المعاملة من جانب القوات المسلحة، فإن من المهم إيضاح دور العنصر العسكري في البعثة وغيره من الجهات الفاعلة في مجال حماية المدنيين على أساس الولاية الحالية والموارد المتاحة. وقد أصدرت توجيهاتي للبعثة بوضع استراتيجية متكاملة لإنجاز ولايتها فيما يتعلق بحماية المدنيين الذين يتعرضون ”لتهديد وشيك“، تكون مرتبطة بالنهج المتبع في إدارة الصراعات، وبالتنسيق مع الفريق القطري، وبعد مناقشتها مع الطرفين.

٤٩ - ومن المهم في ذلك الصدد أن تعي الأطراف كافة نطاق عمل العنصر العسكري والعوائق التي تحدّ من قدراته، والذي كُوِّن أساسا لرصد الأنشطة، وتحقيق الحد الأقصى من التكامل بين وحدتي حقوق الإنسان وحماية المدنيين في البعثة. ومع تحرك السودان قدما نحو

الانتعاش والتنمية، ينبغي أن تتحول قدرات حماية المدنيين لدى البعثة على مستوى الولايات تحولا تدريجيا نحو التركيز على حقوق الإنسان في المدى الأطول، استنادا إلى مجموعة من النقاط المرجعية الواضحة تمهد للإلغاء التدريجي لوحدة حماية المدنيين وتعزيز وجود حقوق الإنسان داخل البعثة كجزء من برنامج أوسع لدعم الحكم وسيادة القانون.

الشرطة

٥٠ - البعثة مكلفة بمساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على إعادة هيكلة جهاز الشرطة، والمساعدة في تدريب الشرطة ووضع برنامج للتدريب والتقييم. وركزت عمليات إعادة الهيكلة على جهاز شرطة جنوب السودان، على حين يجري تنفيذ برامج للتدريب وبناء القدرات في شمال السودان وجنوبه. وتتزايد طلبات الحصول على مساعدة تدريبية في الشمال لا سيما في مجال خفارة المجتمعات المحلية. وفي الجنوب، تقدم البعثة دورات أساسية لتدريب الشرطة ودورات متنوعة تتعلق بالمهارات والتدريب أثناء العمل على المبادئ الديمقراطية الرئيسية لعمل الشرطة في ٣٠ موقعا تشارك فيها عدة أفرقة في الجنوب.

٥١ - ويواجه الدعم الذي تقدمة البعثة لتطوير الشرطة في السودان تحديات جمة. فثلثا ضباط شرطة جنوب السودان أميون وأقل من ١٥ في المائة من المسجلين حاليا تلقوا تدريبا على أعمال الشرطة. وقد زاد عدد الضباط زيادة كبيرة خلال العام الماضي، مع انخراط آلاف من الأعضاء السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المليشيات السابقة في صفوف الشرطة. وما زال هناك نقص في التشريعات التي تنظم نشاط الشرطة على الصعيد الوطني وعلى صعيد جنوب السودان، كما تعرقلت عملية وضع خطة استراتيجية لتدريب الشرطة من جانب البعثة بسبب نقص التمويل المستدام.

٥٢ - وفي ضوء ما سبق، تعيد البعثة النظر في مفهومها لعمليات الشرطة من أجل تقديم أكثر المساعدات فعالية استنادا إلى تقييم واقعي للاحتياجات. وسيعاد النظر في ملاك البعثة المأذون به من ضباط الشرطة على أساس ذلك المفهوم. ولا بد من تحديد خيارات التمويل المستدام المخصص للتدريب وبناء القدرات. وما لم تتوافر عملية تدقيق رسمي، سيتم إدخال نظام تدريجي للمصادقة في جهاز شرطة جنوب السودان ضمن برنامج التقييم المكلفة به بعثة الأمم المتحدة في السودان.

سيادة القانون

٥٣ - لقد أثرت عقود من الصراع في السودان تأثيرا شديدا على قدرة القطاع القضائي. ويفتقر جنوب السودان بشدة إلى القدرات المادية والمؤسسية والبشرية. ومع أن الهياكل

القضائية أكثر تطورا بكثير في المدن الرئيسية بشمال السودان، فإن الوصول إلى القضاء أو إنفاذ القوانين يعد محدودا. ولا يزال استقلال الجهاز القضائي أحد الشواغل، كما أن توفير العدالة للنساء يمثل قضية رئيسية في شتى أرجاء البلد.

٥٤ - وقامت البعثة في الماضي بمشاريع تتعلق بسيادة القانون في مجموعة كبيرة من المجالات، وكانت الموضوعات تدور غالبا حول قدرة السلطات المحلية ورغبتها في المشاركة. وسعيا من البعثة، لتعزيز تأثيرها، وإبراز تطور السلطات المحلية في جنوب السودان، فإنها تقوم بوضع خطة استراتيجية جديدة مصممة على نحو يخدم دورها المحدد في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وتشمل الخطة تنسيق الدعم المقدم من المجتمع الدولي لعملية الإصلاح القضائي التي تقودها السلطات الوطنية؛ ورصد الإصلاح التشريعي على الصعيد الوطني وتقديم الإرشادات بشأنه؛ ومساعدة حكومة جنوب السودان على توسيع نطاق الدعم المقدم لسيادة القانون بما يتعدى مدينة جوبا في جنوب السودان من خلال برامج هادفة ومنسقة للمانحين. وستُجرى تلك التعديلات في إطار الولاية الحالية ومستويات ملاك الموظفين بصفة عامة، بما في ذلك، عن طريق البرمجة المشتركة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نخبة من الولايات والمناطق.

دعم الخدمات الإصلاحية

٥٥ - تعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان، ضمن الأنشطة التي تقوم بها في إطار ولايتها المتعلقة بسيادة القانون، على إعادة إرساء نظام للسجون في السودان وتقويته من خلال تقديم دعم استشاري وإرشادي وتدريبي لمسؤولي السجون الوطنيين. وفي الشمال، نظمت البعثة بعض الدورات التدريبية، غير أنه على الرغم من مذكرة التفاهم التي وُقعت مع الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٦، لا تزال إمكانية الوصول إلى السجون في الشمال والمناطق الثلاث محدودة. وفي الجنوب، يسَّر التعاون الجيد مع السلطات الوطنية العمل على بناء قدرات موظفي السجون. وقد حدثت مؤخرا زيادة متسارعة في الطلب على التدريب بعد ضم عدد كبير من الجنود السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مصلحة السجون.

٥٦ - وتقوم البعثة بأنشطتها الإصلاحية في إطار ولايتها الأوسع المتعلقة بسيادة القانون، حيث ينتدب ضباط السجون لشغل مواقع الشرطة المدنية. وإن كان ضباط الإصلاحيات يعتبرون فئة متميزة من الأفراد النظاميين، وينبغي الاعتراف بهم بهذه الصفة في ولاية البعثة وميزانيتها، كما هو الحال في البعثات الأخرى. وتضم البعثة حاليا ٢٥ ضابطا منتدبا من ضباط الإصلاحيات. ونظرا لحجم النشاط المطلوب للقيام بمهامهم في إطار ولاية البعثة، تقرر ضم ١٥ ضابطا منتدبا إضافيا. وسيعاد النظر في عدد الضباط المطلوب في المستقبل على

أساس مشروع مقترح مفصل. وأشجع في الوقت نفسه، حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ مذكرة التفاهم والسماح بدخول السجون في الشمال والمناطق الثلاث ودارفور واتباع مبدأ اشتراك موظفي الإصلاحيات في المواقع نفسها في سجونها.

إدارة الأمن والعدل

٥٧ - لا مجال بعد للقيام بعملية مكتملة لإصلاح قطاع الأمن الوطني في السودان. غير أن عملية إعادة تنظيم المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب وضمهم إلى الجيش والشرطة وسائر القوات النظامية تتسم بأهمية بالغة لتنفيذ اتفاق السلام. وتتطلب هذه القوات أدوارا ومسؤوليات واضحة ونظما ملائمة للإدارة تضمن الشفافية والمساءلة والالتزام بقواعد ومعايير حقوق الإنسان.

٥٨ - ومع أن الأمم المتحدة هي الجهة الفاعلة الرئيسية في تدريب جهاز شرطة جنوب السودان، فإن مشاركة المانحين الثنائيين هي أبعد مدى في مجالات أخرى من بينها التأهيل المهني لمقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان. واقترح كل من المانحين وحكومة جنوب السودان أن تقدم الأمم المتحدة الدعم في تنسيق المساعدات المقدمة للجيش الشعبي لتحرير السودان وتطوير القطاع الأمني على نطاق أوسع في الجنوب. وكخطوة أولى، سيتم إنشاء آلية داخلية للتنسيق تابعة للأمم المتحدة في مكتب المنسق الإقليمي في جنوب السودان لتقديم إرشادات بشأن السياسات التي تتبع في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالعدل والإصلاحيات والشرطة والجيش الشعبي لتحرير السودان وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف وضع استراتيجية متماسكة للأمم المتحدة لدعم إطار سياسات حكومة جنوب السودان. وسوف تيسر تلك الآلية الاتصال الوثيق مع خلية دعم الوحدات المتكاملة المشتركة لكفالة اتساق النهج المتبع.

حقوق الإنسان

٥٩ - يعدّ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب السودان بأسره من المبادئ الرئيسية لاتفاق السلام الشامل. غير أنه، على الرغم من تجسيد شرعة الحقوق في الدستور الوطني المؤقت، يتكرر حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكانت ولاية البعثة الموسعة في رصد ودعم حماية حقوق الإنسان ترتكز حتى وقت قريب في المقام الأول على دارفور والخرطوم. ويجري باطراد تعزيز أنشطة في جنوب السودان والمناطق الثلاث، لكن ما زال هناك العديد من التحديات من بينها تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الوطنية.

ولم يصدر بعد تشريع بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ولا قانون يخص صلاحيات لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

٦٠ - وفي المرحلة القادمة من تنفيذ اتفاق السلام الشامل، سيكون من الضروري مشاركة البعثة في مجال حقوق الإنسان على نحو فعال في جميع أنحاء منطقة البعثة، بما في ذلك جنوب السودان والمناطق الثلاث، والتركيز على مسائل حقوق الإنسان الأساسية لعملية السلام. وستشمل الأنشطة ذات الأولوية رصد الحقوق المدنية والسياسية وتقديم تقارير عنها وتحليلها قبل إجراء التعداد والانتخابات؛ والدعوة لدى سلطات الولاية للشواغل الرئيسية وبناء قدرات مؤسسات الولايات والمؤسسات القضائية. كما أن عمل البعثة في مجال حقوق الإنسان سيدعم أيضا إنشاء مؤسسات وطنية فعالة تعنى بحقوق الإنسان عن طريق جملة أمور منها تعزيز قدرات المجتمع المدني على الدعوة. ومن أجل تعزيز قدرات البعثة على إنجاز هذه المهام، ستقوم البعثة بتوطيد وجودها في الجنوب وذلك مبدئيا في عدد مختار من عواصم الولايات مع إمكانية المزيد من التوسع في حالة ثبوت فعالية النموذج.

الشؤون الإنسانية والانتعاش والتنمية

٦١ - يعد التهميش الاقتصادي أحد المظالم الرئيسية التي تغذي الصراع في السودان؛ لذا فإن مصداقية عملية السلام على صعيد المجتمع، وأي جهد يُبذل لإضفاء الجاذبية على مشروع الوحدة، هما أمران يعتمدان على قدرة الأطراف على إدخال تحسينات ملموسة على مستويات المعيشة. ومع تقديم المساعدة للبرنامج الإنسانية في جنوب السودان والمناطق الثلاث على نطاق ملموس، أُدخلت أنشطة الإنعاش والتنمية على نحو تدريجي خلال العامين الماضيين. وقد تحقق الكثير، لا سيما في برامج الزراعة والصحة وفي تطهير الطرق وإزالة الألغام. وأحرزت حكومة جنوب السودان نفسها تقدما في جهود الإعمار. وما زالت هناك حاجة لمزيد من جهود بناء القدرات لتمكين حكومة جنوب السودان من إدارة المساعدات وتقديم الخدمات. وتتمثل مجالات الدعم الرئيسية في المالية العامة وإدارة الخدمة المدنية وتقديم الدعم لخطة حكومة جنوب السودان الاستراتيجية الثلاثية.

٦٢ - ويركز الفريق القطري للأمم المتحدة في السودان حاليا على التعزيز الواسع النطاق لأنشطة الإنعاش والتنمية، مع تعزيز التنسيق المتعلق بالأهداف المشتركة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وآمل أن يواكب تلك الجهود في ازدياد تدفق الموارد من الدول الأعضاء نحو أنشطة الإنعاش. وستشمل الأولويات إعادة الإدماج الفعالة للمقاتلين السابقين، وعودة اللاجئين والنازحين، وأنشطة إدارة الصراع ومنع نشوبه؛ وتقديم دعم إضافي لأنشطة الإنعاش والتنمية في المناطق الثلاث. وقد أصدرت توجيهاتي بإعادة هيكلة وحدة الاتصال المعنية

بالمساعدات الإنسانية بما يوافق الانتقال إلى مرحلة الإنعاش والتنمية مع الاستمرار في دعم الأنشطة الإنسانية.

٦٣ - وسيجرى التحول إلى مرحلة الإنعاش والتنمية بالتوازي مع مواصلة المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من أنها أدت إلى تناقص الأنشطة الإنسانية تناقصا واضحا مقارنة بأنشطة الإنعاش في جنوب السودان والمناطق الثلاث فإنها لا تزال بحاجة لإدارة مناسبة وهيكل تنسيقي ملائم. وفي الجنوب بصفة خاصة فإن نقص القدرة على مواجهة الكوارث يعزز الحاجة إلى المحافظة على القدرة على الاستجابة للشؤون الإنسانية داخل البلد.

الإعلام

٦٤ - ثمة تحديات تواجهها الجهود التي تبذلها البعثة في مجال الإعلام على الصعيد الوطني. فالطرفان لم ينفذا بعد أحكام اتفاق السلام الشامل التي تستهدف تعزيز الإصلاح الإعلامي، كما أن المقترحات التي طرحتها البعثة في السابق بالنشر الإيجابي للاتفاق وولاية البعثة على الصعيد الوطني لم تحظ إلا بنجاح جزئي. كما تتأثر النظرة للبعثة في بعض الأحيان بانعدام الثقة على الصعيد المحلي في أهداف المجتمع الدولي، ولا سيما في دارفور، وبسوء فهم دور البعثة والمعلومات المغلوطة عنه. وتواصل البعثة مواجهة قيود تنفيذية في شمال السودان وفي المناطق الثلاث. وقد تمكنت البعثة في جنوب السودان من المساهمة بفعالية أكبر في نشر الاتفاق. وتمثل إذاعة مرايا قصة نجاح، حيث تجذب المستمعين في شتى أنحاء جنوب السودان.

٦٥ - وتضع البعثة حاليا استراتيجية تستهدف تعزيز فهم دورها العام في عملية السلام، ونهجها فيما يتصل بالمعالم البارزة المقبلة لاتفاق السلام الشامل بما فيها التعداد والانتخابات وترسيم الحدود. وسيجري العمل على تنسيق الرسائل الرئيسية عبر كيانات الأمم المتحدة في السودان. ويجري إعداد رسائل الحملة الإعلامية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وحقوق الإنسان، كما سيمتد نطاقها ليشمل شمال البلد قدر الإمكان.

المسائل الهيكلية

٦٦ - حُدد الهيكل الجغرافي الأصلي للبعثة وفق أولويات حفظ السلام الموضوعة عام ٢٠٠٥، ومؤسسات الدولة التي كانت قائمة في منطقة وقف إطلاق النار قبل توقيع اتفاق السلام الشامل. فمكاتب القطاعات توجد في عواصم الولايات في مرحلة ما قبل اتفاق السلام الشامل، فيما أُنشئت مواقع الأفرقة وفقا لأولويات حماية القوة بالدرجة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت البعثة مكتب جوبا الميداني ليكون نقطة اتصال مع حكومة

جنوب السودان ومن أجل تنسيق أنشطة البعثة في المنطقة. وسيُكَيَّف الآن هيكل البعثة ليمكنها من زيادة تركيزها على بناء السلام ودعم العمليات السياسية لاتفاق السلام الشامل. ويُتَوَخَّى وجود جغرافي مدني موسع يتيح التمثيل في جميع عواصم الولايات العشر في جنوب السودان والمناطق الانتقالية الثلاث (أبيي، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق). وتدرس البعثة إمكانية استيعاب هذه النقلة في حدود الموارد المتاحة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للآثار الأمنية ونطاق أوجه التآزر مع وجود فريق الأمم المتحدة القطري.

التنسيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٦٧ - إن السلام في السودان كل لا يتجزأ. فولاية البعثة المتمثلة في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل تشمل ضمنا العمل المعني بالقضايا الوطنية التي تؤثر على دارفور، ومن بينها التعداد والانتخابات. وفي نفس الوقت، تضطلع العملية المختلطة بولاية صريحة تتمثل في الاتصال بالبعثة من أجل كفالة تكامل ولايتها مع أهداف الاتفاق. ولما كانت البعثة والعملية المختلطة تعملان معا ولهما نفس المحاورين، فإنه يلزم أن تنسق البعثة بشكل وثيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكذلك مع فريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لضمان الاتساق. وسيكتسب التنسيق في مجال السياسات أهمية خاصة فيما يتعلق بتلك العمليات الوطنية في إطار اتفاق السلام الشامل مثل التعداد والانتخابات، وكفالة اتساق المعايير، في تدريب الشرطة، على سبيل المثال.

٦٨ - وتضع البعثة والعملية المختلطة سبل كفالة التنسيق والتعاون، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري. ويجري وضع الترتيبات الرامية إلى تحقيق أوجه التآزر اللوجستية والإدارية بين البعثة والعملية المختلطة. وسيتحقق التنسيق التنفيذي اللازم فيما بين البعثة والعملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عن طريق تبادل ضباط الاتصال فيما بين مراكز العمليات المشتركة للبعثات الثلاث. وأخيرا، فقد قمت بإصدار توجيهات لإدارة عمليات حفظ السلام بضمان وضع الترتيبات الكافية لاتساق السياسات في المقر أيضا.

سابعا - الجوانب المالية

٦٩ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٩/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اعتماد مبلغ قدره ٨٤٦,٣ مليون دولار، بما يعادل ٧٠,٥ مليون دولار شهريا، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإذا قرر مجلس

الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على المبالغ التي تقرها الجمعية العامة.

٧٠ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٤٥٣,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٧١٩,٣ ٢ مليون دولار. وقد سُددت لحكومات البلدان المساهمة بقوات تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات، وذلك عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والفترة المنتهية في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - إن من دواعي سروري أن الطرفين يواصلان الالتزام بالعمل معا في حكومة الوحدة الوطنية وبتجاوز الخلافات والتوترات عن طريق الحوار. فالحفاظ على الشراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان يعد أمرا جوهريا من أجل نجاح عملية السلام. كما أرحب بالتعاون الجيد الذي جرى مؤخرا بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في إعداد برنامج للإنعاش الاقتصادي والتنمية يستهدف المناطق المتضررة من الحرب ويسهم في تقديم ''فوائد السلام'' الحقيقية إلى شعب السودان.

٧٢ - غير أنه، لا يزال يساورني في نفس الوقت القلق من عدم تحقيق تقدم ملموس حتى الآن في مجالات رئيسية معينة تتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل ويمكنها دعم الشراكة. فالصدامات والتوترات التي وقعت مؤخرا في منطقة أبيي تشكل تهديدا محتملا للاتفاق وللشراكة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وأحث الطرفين على استنهاض الإرادة السياسية من أجل مواجهة القضايا الصعبة المتبقية، ولا سيما الوضع الخاص بمنطقة أبيي وحدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ المتنازع عليها. علما بأن المزيد من التأخر في حل هذه القضايا قد يعقِّد الحالة، ويؤدي إلى نزاع غير مبيَّت.

٧٣ - ومع وضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية التقنية الخاصة بالتعداد، فإنني أحث الطرفين بقوة على المشاركة مشاركة كاملة في حل الخلافات المتبقية، من أجل التهيئة لإجراء تعداد كامل في جو هادئ وبأكبر قدر ممكن من التغطية. كما أن التأخر في الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية يُعدّ مصدرا للقلق. وأؤكد من جديد ضرورة تحقيق الطرفين تقدما سريعا في ذلك المجال وتوضيحهما لنطاق وحجم الدعم المطلوب من الأمم المتحدة. كما أشجعهما على العمل بصورة وثيقة مع ممثلي الخاص لبلوغ تلك الغاية.

٧٤ - وفي المرحلة المقبلة من تنفيذ اتفاق السلام الشامل، سيلزم إعادة توجيه أولويات وأنشطة البعثة من أجل زيادة المساهمة التي يمكن للبعثة أن تقدمها للعملية إلى أقصى حد ممكن. وسيشمل ذلك تحولا في الأولويات باتجاه زيادة ممارسة البعثة لمهام المساعي الحميدة وبناء القدرات وإدارة التراع ولا سيما على الصعيد المحلي؛ وإعادة توجيه أنشطة حفظ السلام حول منطقة حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦؛ وإعادة تخصيص الموارد لمناطق الاضطراب المتوقعة؛ ودعم تحقيق فوائد ملموسة للسلام في أنحاء البلد كافة؛ وتعزيز المشاركة مع سلطات الدولة في جنوب السودان. ويقدم الاستعراض الهيكلي والتقييم الاستراتيجي اللذين أجرهما البعثة، ونتائج بعثة التقييم التقني، أساسا سليما وشاملا لتخطيط تلك التعديلات الهامة وتنفيذها.

٧٥ - وأعتقد، بوجه عام، أن الولاية الحالية للبعثة ملائمة بشكل عام لاستيعاب النقلة السابقة في مناط التركيز. غير أنه يلزم إجراء تعديلات طفيفة نسبيا من أجل تمكين البعثة من زيادة دعمها للطرفين إلى أقصى حد ممكن، وكذلك مساهمتها في المرحلة المقبلة من تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وتعزيز تركيزها على الأولويات المحددة أعلاه. ومن ثم، أوصي بأن يأذن المجلس للبعثة في سياق تجديده لولايتها، بما يلي:

(أ) توفير الدعم التقني واللوجستي لعملية ترسيم الحدود، بناء على طلب الطرفين؛

(ب) توفير الدعم لنظام الإصلاحيات، في الإطار العام للولاية المتعلقة بسيادة القانون، والإذن في ذلك الصدد بنشر ما لا يزيد على ٤٠ من موظفي الإصلاحيات المنتدبين؛

(ج) رصد أنشطة عناصر جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان التي يمكن أن تؤثر على أمن البعثة والأنشطة الأخرى الصادر بها تكليف، وذلك في حدود القدرة المتاحة؛

(د) الاتصال بالعملية المختلطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبعثات الأمم المتحدة المجاورة، والأطراف المعنية الأخرى، من أجل كفالة التنفيذ التكاملي لولايات تلك الكيانات دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ونظرا لما ورد أعلاه، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهرا، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٧٦ - ويشكل إحراز المزيد من التقدم في إعادة الانتشار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، عاملا أساسيا للحفاظ على بيئة آمنة. وألاحظ مع الارتياح التقدم الملحوظ الذي أحرزه الطرفان، بالتشاور مع الأمم المتحدة، في التخطيط والإعداد للبرنامج المتعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ضوء تلك التطورات، واستجابة للفقرة ١٦ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٧٨٤ (٢٠٠٧)، أوصي بأن يدعم مجلس الأمن المرحلة الأولية لنزع سلاح قدامى المحاربين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتسريحهم وإعادة إدماجهم، المقرر أن تبدأ في عام ٢٠٠٨. وأطلب إلى حكومة السودان وشركائها العمل من أجل بلوغ النقاط المرجعية المحددة، وأحث المجتمع الدولي على منح البرنامج دعمه السياسي والمالي الكامل. وفيما يتعلق بتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة، أشجع الجهات المانحة على تقديم المساعدة، كما أشجع حكومة الوحدة الوطنية على وضع آلية لتعزيز العمل المشترك بين البعثة ومجلس الدفاع المشترك.

٧٧ - وإضافة إلى ذلك، أشجع، على الصعيد السياسي، المجلس على الإقرار بضرورة وجود دعم على نطاق واسع لعملية اتفاق السلام الشامل، وكذلك لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١. وقد تسببت الأزمة في دارفور في تحويل الاهتمام عن خريطة الطريق الاستراتيجية التي تقدمها عملية اتفاق السلام الشامل. وتعد مواصلة التركيز على الاتفاق ضرورية من أجل استقرار السودان في الأجل الطويل. وفي الوقت نفسه، فإنه لا بد للعمل من أجل دعم اتفاق السلام الشامل من أن يجد له مكانا ملائما في استراتيجية عامة تعكس التحديات القائمة في دارفور وتشاد على وجه الخصوص. وسيكون نهج ''السودان كاملا'' في تقرير السياسات، ووجود رؤية إقليمية وتنسيق وثيق واتساق في السياسات فيما بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة أمرا لا غنى عنه من أجل تيسير قيام سلام دائم.

٧٨ - إن الهدف من جهود الأمم المتحدة في السودان ينبغي أن يكون دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل من أجل مساعدة الطرفين على الوفاء بالتزامهما بجعل الوحدة هدفا له جاذبيته، وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء في جو هادئ في عام ٢٠١١. كما يتعين أن تسهم أنشطتنا في إرساء أسس الاستقرار في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١. وينبغي أن يتمثل دور الأمم المتحدة في دعم الطرفين في الوفاء بالتزاماتهما بطريقة لا تجعل من الفترة الانتقالية نهاية هدنة، بل استعادة لسلام واستقرار طويلي الأجل. ولتحقيق ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تُرَتَّب أولويات عناصر بناء السلام التي ستمكن الطرفين من إدارة مستقبلهما معا، سواء داخل هيكل اتحادي أو كدولتين جارتين. والنتيجة الناجحة هي التي يتم فيها بحلول عام ٢٠١١ إنشاء روابط سياسية واقتصادية وأمنية قوية بدرجة كافية، ومؤسسات متقدمة بدرجة يمكن معها التطلع بسلام إلى نتيجة الاستفتاء أيا كانت. وستعمل منظومة الأمم

المتحدة على تنسيق أنشطتها بعناية فائقة، وذلك على امتداد المراحل الرئيسية اللازمة للوصول أولا بسلام إلى مرحلة إجراء الاستفتاء، وعلى الأسس الضرورية لسلام دائم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١، ثانيا.

٧٩ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، وللدول الأعضاء، بما فيها البلدان المساهمة بقوات والدول المانحة، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.